annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المجتمع المدني في لبنان

فخ التنفيذ

٢٠١٨

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

المجتمع المدني في لبنان
فخ التنفيذ

اعداد :
ماري نويل أبي ياغي
ليا يمّين
أمريشا جاغارناثسينغ

محتويات هذا المنشور هي مسؤولية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية فقط ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الصندوق الوطني للديمقراطية

٢٠١٨

يدل مصطلح «المجتمع المدني» بشكل عام على مجموعة متنوعة من الفاعلين المنفصلين عن الدولة، وسنستخدم في هذا التقرير تعريفاً موسعاً للمجتمع المدني يعتبره «المجال الموجود بين الدولة والسوق والفرد» (كينغستون ٢٠١٣: ٦)، أي الذي يشمل البنى الرسمية وغير الرسمية والجمعيات الأهلية (بن نفيسة، ٢٠٠٢: ١٢)، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والتعاونيات، والمنظمات ذات الطابع الديني، والاتحادات العمالية، وغيرها.

تاريخياً، لعب المجتمع المدني في لبنان دوراً هاماً وشهد صعوداً ملحوظاً خلال الحقبة الشهابية ذات السمة التنموية (١٩٥٨–١٩٦٤)، مع تشكّل الجمعيات التطوعية التي سعت إلى الابتعاد عن الهويات الطائفية وتبنّت أهدافاً إنمائية واسعة. وقد شهدت فترة الحرب الأهلية (١٩٧٥–١٩٩٠) إعادة تنظيم طرق العمل باتجاه الخدمات والإغاثة. وواصل القطاع التوسع بعد الحرب الأهلية (كينغستون، ٢٠٠٨: ١)، حيث قامت منظمات المجتمع المدني بتطوير طرائق عملها لتشمل حقوق الإنسان والمناصرة. وتشير السجلات إلى إنشاء ٢٥٠ مؤسسة أوائل التسعينيات على وجه التقريب، في فترة ما بعد الحرب الأهلية (كرم كرم في بن نفيسة، ٢٠٠٢: ٥٨). أمّا الأرقام المأخوذة من «دليل مدني،» فتشير إلى ذروة في إنشاء المنظمات غير الحكومية تلي الأزمات الإنسانية المتكررة التي تواجه البلد. وهكذا، شهد قطاع الجمعيات انتشاراً جديداً للمبادرات والحملات والمؤسسات في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ والصراع في سوريا في عام ٢٠١١، حيث يستلم دليل المجتمع المدني التابع لـ«دليل مدني» حول ٥٠ طلب تسجيل شهرياً.

يقال إن لبنان يتمتع بـ «المجتمع المدني الأكثر تنوعًا ونشاطًا في المنطقة» (هوثورن، ٢٠٠٥: ٨٩). رغم ذلك، وفي سياق نسبي من الليبرالية، يبدو التغيير الاجتماعي والسياسي محدوداً، مما قد يطرح التساؤل حول فعالية وتأثير هذا القطاع. فإلى أي مدى تقوم البيئات القانونية والسياسية والتمويلية التي تؤطّر عمل هذه المنظمات بتمكينها أو تقييدها؟ وهل وقع الفاعلون في المجتمع المدني في «فخ» الدور التنفيذي، ما يمنعهم من التعامل بفعالية مع الاحتياجات والقضايا الراهنة والوصول إلى الفئات المستهدفة، ممّا قد يساهم في تقويض أثرهم المحتمل؟

معالم النظام القانوني والسياسي اللبناني

المشهد القانوني في لبنان يبدو ليبرالياً بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة، مما يمكّن منظمات المجتمع المدني من النشوء. ويحتوي الدستور اللبناني على بعض المواد المتعلقة بالحريات العامة، وأكثرها أهمية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني هي المادة ١٣ التي تعتبر «حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.» أما القانون الأساسي الذي يحكم عمل منظمات المجتمع المدني فهو قانون الجمعيات العثماني لعام ١٩٠٩، الذي يصف الجمعيات بأنها «مجموع مؤلف من عدة اشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح.» (المادة ١) ويُلزم الجمعيات المشكّلة حديثاً بإعلام الحكومة بعد التأسيس (المادة ٢)، كما يحدد شروطاً مسبقة للتأسيس (على سبيل المثال، المواد ٤ و ٥) ولهيكلها التنظيمي وإجراءاتها (مثل المواد ٦ و٧ و٨)، على أن تمتثل الجمعيات باغراضها وممارساتها للقانون اللبناني (مثل المواد ٣، ١٠).

وعلى الرغم من الليبرالية الظاهرية لهذه البيئة القانونية، يمنح القانون السلطات الحكومية سلطة تقديرية كبيرة، يتم استخدامها لمنع التجمعات «غير القانونية» (المركز الدولي للقانون غير الربحي، ٢٠١٨). وقد يؤدّي عدم الالتزام بالقوانين اللبنانية إلى الحظر أو فرض عقوبات مفرطة أو حتى السجن (دعم لبنان، ٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، تُستخدم بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإعلام المرئي والمسموع «لمقاضاة الأفراد بسبب انتقاداتهم للحكومة» (المركز الدولي للقانون غير الربحي، ٢٠١٨). ويمكن حالياً تحديد نمط من الملاحقات القضائية التي يتم بموجبها توجيه تهم جنائية لانتقادات سلمية للسلطات الحكومية (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٨)، وتقوم الجهات الأمنية الحكومية باستخدام القمع لإسكات الناشطين، مما يساهم في تقليص مساحة الحرية والتعبير.

وغالباً ما تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في لبنان، كالمنظمات غير الحكومية والناشطين والصحفيين، وكذلك من قبل أفراد، كوسيلة لنشر الأخبار أو التنديد أو زيادة الوعي حول القضايا، وكذلك التعبير عن الآراء السياسية وتنظيم الأعمال الجماعية. فعلى سبيل المثال، وفي إطار أزمة إدارة النفايات في العام ٢٠١٥، تم الإعلان عن التحركات الجماعية على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل تجمعات مثل #طلعت_ريحتكم.

تلجأ الكثير من المنظمات غير الحكومية إلى حملات الإنترنت كطريقة عمل لتعبئة المؤيدين/ات حول قضاياها. وفي حين يمكن اعتبار الإنترنت كأداة قوية لنشر المعلومات في وقت قصير، يحذّر الكثير من الخبراء من محدودياتها كأداة فاعلة للنضال، بالإضافة إلى مخاطر كالتنمّر والمضايقات وسرقة المعلومات الشخصية، وغيرها من الجرائم الإلكترونية. وقد أنشأت قوى الأمن الداخلي مكتب مكافحة جرائم الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية في العام ٢٠٠٦ لمكافحة جرائم الإنترنت وتعزيز الأمن عبر الإنترنت في لبنان. لكن المكتب أثار الكثير من الخلافات منذ تأسيسه، ولا سيما فيما يتعلق بالتطبيق التعسفي لمواد غير عصرية من قانون العقوبات تعود لعام ١٩٤٣، تجرّم التشهير ضد الموظفين العموميين أو رئيس الجمهورية أو العلم اللبناني أو الشعار الوطني. وبالرغم من كفالة الدستور اللبناني لحرية التعبير والصحافة «ضمن دائرة القانون»، يتم استخدام قانون العقوبات بشكل كبير لمحاولة إسكات المنتقدين/ات من خلال تجريم أفراد لمجرد إطلاق النكات أو التعليقات الساخرة أو أي انتقادات تجاه المسؤولين الحكوميين والشخصيات الدينية. وتشكّل هذه الممارسة تهديداً لحرية التعبير وتعكس تقلّص مساحة حرية التعبير في لبنان بشكل متزايد.

وهكذا، تقوم هذه المنطقة الرمادية القانونية بتسهيل السيطرة على منظمات المجتمع المدني. فحتّى تلك المنظمات التي تلتزم بالقانون اللبناني تواجه التحديات، حيث عليها التنقّل بين طيّات نظام بيروقراطي لا يمكن التنبؤ بنمطه ويتميّز بكثرة التأخيرات. فعلى سبيل المثال، لم تتلقى جمعية حلم، وهي مؤسسة لمجتمع الميم، إيصال العلم وخبر من وزارة الداخلية، وذلك بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات من إنشائها (أبي ياغي، ٢٠١٣)، وهذا يعود، حسب التقارير، إلى الأشكالية التي تعالجها المنظمة غير

الحكومية والتي تعتبر «مثيرة للجدل» بسبب استمرار العمل بالمادة ٥٣٤ من قانون العقوبات الذي يعتبر العلاقات الجنسية المثلية «مخالفة للطبيعة». وبالرغم من ذلك، قامت السلطات بالتعاون مع حلم في مناسبات متعددة، لا سيما حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية مع وزارة الصحة. وقد صرّحت منظمات مجتمع مدني ناشئة أخرى عن تأخير يصل إلى أكثر من ستة أشهر للحصول على الأوراق الرسمية أثناء التسجيل.

وفي حين أن التسجيل الرسمي يعطي منظمات المجتمع المدني فوائد رسمية (الحصول على وضع قانوني وفتح حساب مصرفي، والذي يمنحها الحق في تلقي الموارد المالية وإدارتها وتوزيعها)، فإن العديد من المجموعات لا تزال تفضل العمل من دونه. فقد لاحظت منظمات المجتمع المدني المسجلة في الآونة الأخيرة زيادة في التدقيق في الوثائق المسلّمة لوزارة الداخلية، كاجتماعات انتخابات مجالس الإدارة. كما أن أصدر وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الاعمال نهاد المشنوق التعميم رقم ٢٤/إ.م/٢٠١٨، ويتعلق بتشديد لمراقبة الجمعيات من قبل وزارة الداخلية والبلديات وفق آلية جديدة تحددها المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين تطبيقا لاحكام قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩. وقد أثار هذا الكثير من المخاوف بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، تقوم المصارف اللبنانية بفرض إجراءات مفرطة على منظمات المجتمع المدني بحجّة زيادة الشفافية ومكافحة الإرهاب، مثلاً: عدم تمكّن مواطنين سوريين من تحصيل شيكات مستحقة بالدولار الأمريكي، إجراء تحقيقات شاملة في التحويلات إلى المنظمات غير الحكومية المحلية، واستحالة إجراء التحويلات إلى المنظمات غير الحكومية المحلية (اللبنانية والسورية والفلسطينية) العاملة في سوريا، مما يعرّض عملها للخطر.

منظمات المجتمع المدني والعمل العام: قصّة حول الأداتية

كما توضح الأمثلة السابقة، لا يمكن فهم قطاع المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه من خلال تجريده من ديناميته مع الدولة، ومن «بنى الفرص السياسية» القائمة (تيلي: ١٩٧٨) في السياق الذي تعمل فيه هذه الجهات. ففي الواقع، «الدول وأنظمتها لديها تأثيرات بنيوية مهمة على المجتمع المدني، وهي تؤثّر على تكوينها وديناميّاتها ونفوذها السياسي» (كينغستون، ٢٠١٣:١٣). كما يوفر نظام تقاسم السلطة الليبرالي في لبنان مساحة للتفاوض والمساومة السياسية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

يشكل العام ٢٠٠٥ علامة بارزة في مسار المجتمع المدني في لبنان، وكذلك في ممارسات الدولة تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني: فقبل ذلك العام وانسحاب الجيش السوري من لبنان، كان يتم قمع جمعيات المجتمع المدني بشكل واسع وتعطيل أعمالها (كينغستون ٢٠١٣:٧٦). أما الفترة ما بعد ٢٠٠٥، فقد شهدت مقاربة أكثر ليبرالية للدولة تجاه قطاع المجتمع المدني ككل، حيث تحوّلت إلى «القوة الناعمة» للتحكم في عمل منظمات المجتمع المدني، وعادت إلى الشبكات الزبائنية لتوسيع سيطرتها على قطاع المجتمع المدني (أبي ياغي، ٢٠١٢: ٢٠).

تاريخياً، أتاح المناخ الليبرالي النسبي وغياب دولة الرفاه الاجتماعي في لبنان فرصاً للنخب (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) لإنشاء والحفاظ على شبكات التبعية غير الرسمية التي تسهم، بنجاح، في الحفاظ على الوضع الاجتماعي – السياسي الراهن في البلد، فتتحول جهود المناصرة إلى مناورات حول ديناميات التبعية من أجل تحقيق أهداف مناصرة متفرقة. ومن هذا المنظور، يبدو أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تسهم في تعزيز استمرارية الوضع الراهن للنظام (كما قال كينغستون، ٢٠١٣). على سبيل المثال ، تميل العديد من الحملات إلى الاعتماد على دعم الشخصيات السياسية أو الدينية ، دون أن تدفع إلى إصلاحات القانون (ضو، ٢٠١٥).

محنة العمل المنسّق

في مقابل الخلفية القاتمة و الحيزالمتقلّص للمجتمع المدني بشكل متزايد، يمكن لشبكات التضامن الأفقية بين الجهات الفاعلة أن تشكّل ملجأً لمنظمات المجتمع المدني. فكما يوضح كينغستون (٢٠١٣: ٦٣)، ظهرت عدّة محاولات لإنشاء آليات تنسيق بين المنظمات غير الحكومية منذ الحرب الأهلية، كالمنتدى الوطني للتنمية الاجتماعية، ومنتدى المنظمات غير الحكومية اللبنانية، و«التجمّع» (Le Collectif) – وقد وُصف الأخيرين كشريكين «صامتين ومحايدين» للدولة (كرم، ٢٠٠٦: ٧٢). وشهدت فترة ما بعد الحرب زيادة في شبكات الجمعيات الصغيرة و«الحركات المدنية» التي تركز بشكل خاص على المناصرة، وتتميز بالتجانس النسبي لقاعدتها، وبالرغم من إسهامها في توسيع الحيّز العام خلال هذه الفترة، فقد ظل تأثيرها على الحيز السياسي محدوداً، حيث فشلت في تكوين علاقات مستقلة مع الدولة واعتمدت على الشبكات الطائفية والعشائرية (كينغستون، ٢٠١٣).

وفي الآونة الأخيرة، ومنذ عام ٢٠١١، أظهرت أزمة اللاجئين السوريين محدودية الدور القيادي للدولة اللبنانية، بالعلاقة مع سياسات وأجندات الجهات المانحة الدولية. أدّت الأزمة إلى استحداث «سوق» إنسانية جديدة في البلاد، مع جهات فاعلة دولية قامت بشبه احتكار لجهود التنسيق، عملياً، وبتهميش الجهات الفاعلة المحلية التي تتمتع بمعرفة دقيقة بالنسيج الاجتماعي والسياق المحلي (متري، ٢٠١٥). ومن ناحية أخرى، ساهمت من خلال اعتماد السياسة «الإثنية» في زيادة تعميق الانشقاقات والتوترات القائمة على أسس عرقية أو طائفية بين فئات «المستفيدين»، أي اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة اللبنانية (كاربي، ٢٠١٥).
بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من وجود الشبكات ومنصات التنسيق، فهي غالباً ما تبدو قائمة على أساس المشروع، وبالتالي مرتبطة بالوقت والموارد. وغالباً ما يتم تحفيز هذه المبادرات من قبل جهة فاعلة دولية، وعندما يتم تسليمها إلى شريك محلي من أجل توطين الجهود ووضعها في سياقها، تصاب هذه الشبكات بالركود (دعم لبنان، ٢٠١٦: ١٧–١٨).

التحدي الآخر الذي عبّر عنه الفاعلون المحليون كان تزايد الفجوة بين مواضيع التحالفات والاحتياجات المحليّة. فيبدو أن الأولى تلتزم ببرامج العمل الدولية، لا الأجندات المحلية. ومن ثَم، تجد الجهات الفاعلة المحلية نفسها تقوم بسلسلة من «التعديلات» من أجل توفيق أهدافها السياقية مع مبادئ المانحين. ومن الناحية العملية، يؤدي ذلك إلى قيام الجهات الفاعلة المحلية «بقولبة» مقترحات مشاريعها للرد على دعوات التمويل المتعلقة بالأولويات الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، عبّرت منظمة محلية تمت مقابلتها كيف اقترحت جهتها المانحة الدولية، بعد ٧ سنوات من أزمة اللاجئين السوريين، أن يتم تأطير مشروع جار فعلياً، يتناول بناء السلام بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، استجابة لأحد موضوعات أهداف التنمية المستدامة.

وبينما تكثر الشبكات وتوجد منصات للحوار، فإن القيود التي تعمل ضمنها تحدّ من التبادل والحوار بين الأطراف الفاعلة من أجل صياغة سياسات التنمية الوطنية. في الواقع، وعندما تكون هذه الشبكات نشطة، فإنها تقتصر في كثير من الأحيان على الأنشطة المحددة والمخصصة، مثل إصدار البيانات الصحفية، والمذكرات التي قد تحدد الأولويات، ولكن من النادر دخولها في السياسات الوطنية.

قولبة المبادرات وتخفيف الأثر: العمل في إطار منطقي

في سياق محدودية أو انعدام التمويل الحكومي العام للمجتمع المدني، فإن الاعتماد على المانحين يؤثر أيضاً على اتجاه البرمجة في منظمات المجتمع المدني وسياساتها التنموية. وبسبب اضطرار المنظمات المحلية للجوء إلى التمويل الفردي أو المؤسسي أو الدولي، فهي ترتبط بقيود المشروع التي تحد من استجاباتها وتدخلاتها واستراتيجياتها. كما تميل الديناميات التي تحكم هذه الشراكات إلى الجهات المانحة وإلى تعزيز موقع قوتها، مما يؤثر على تطوير المشروع والتعاون بشكل عام.

وقد أسهمت المتطلبات الرسمية للجهات المانحة من منظمات المجتمع المدني المحلية (في المجال اللوجستي والإدارة المالية والتقارير القائمة على النتائج، و»الرصد والتقييم»، وما إلى ذلك) في دفع منظمات المجتمع المدني إلى زيادة في الاحتراف. وغالباً ما يتم النظر إلى هذه المتطلبات الرسمية، التي يتم تنفيذها من منظور زيادة الشفافية، من قبل جهات محلية تمت مقابلتها في إطار هذا التقرير كآليات لمزيد من السيطرة عليها، وحتى لإعاقة استقلاليتها المؤسسية.

زيادة على ذلك، يمكن لهذه الديناميات أن تسهم في فرض بعض المبادئ القائمة على حقوق الإنسان على الفاعلين المحليين، الذين ينتهي بهم الأمر إلى اعتماد هذه اللغة، ولكن فقط في المقترحات والتقارير. وهذا يؤدي إلى قيام الجهات الفاعلة المحلية بإثبات تمسكها بمبادئ حقوق الإنسان بصورة لغوية، ولكن ليس بالضرورة دمجها في نهجها. ومن ثَم، من الناحية العملية، تفشل الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال العدالة الاجتماعية في تطبيق استحقاقات العمل والضمان الاجتماعي الأساسية داخلياً ومع موظفيها.

وفي حين يتم انتقاد هذا التوجه نحو نمط المنظمات غير الحكومية من قبل الجهات الفاعلة والأكاديميين (جاد، ٢٠٠٧؛ روي، ٢٠١٦) حيث يجعل المؤسسات أكثر جموداً من الناحية اللوجستية وأقل استجابة للاحتياجات والفرص المحلية، فقد خلق أيضاً الحاجة إلى التمويل المستمر والمستدام. وبالتالي، يصبح التمويل مجرد مبرر لوجود المنظمات من أجل استمراريتها.

كما تسهم «مطاردة الأموال» المستمرة في زيادة المنافسة بين الجهات الفاعلة المحلية، الذي يتم تشجيعه أيضاً من خلال ممارسات المانحين الذين يميلون إما إلى منح الأموال للمؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم الموجودة في شبكاتهم، أو حتى اللجوء إلى إنشاء منظمات «محلية» جديدة ، فيقومون بإضافة مستوى آخر من القيود على الوصول للتمويل.

ليس من المبالغة القول إن انتشار منظمات المجتمع المدني في لبنان هو مؤشر على التجزئة وليس سمة لـ»مجتمع مدني نابض بالحياة»، كما يشير البعض. هذا التشرذم، في سياق التعاون المحدود والمنافسة المتزايدة، يؤثر مباشرة على نمو منظمات المجتمع المدني وتأثيرها على السياسات في المدى الطويل. فالجهات الفاعلة في الجمعيات التي يبدو أنها تحقق نتائج ملموسة في الواقع هي المنظمات الموجهة نحو الخدمات. وهذا يسهم، بالإضافة إلى الافتقار المذكور إلى دولة الرفاه الاجتماعي وما تمليه من توفير الخدمات والحقوق الاجتماعية، في انتشار مقاربة خيرية تعزز ردود الفعل الطائفية والمجتمعية أكثر من تشجيعها للروح المدنية (أبي ياغي، ٢٠١٤)، وتبتعد عن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان ودمجها بالكامل في عملها، وهي تلتزم بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان بطريقة تجميلية في مقترحات وتقارير المانحين. وبالتالي، فإن هذه البيئة المحلية تؤدّي إلى احتجاز منظمات المجتمع المدني في دور التنفيذ، مع محدودية تأثيرها على التنمية والسياسات.

مراجع:

ماري نويل أبي ياغي، ريشا جاغارناشينغ (محررتان)، «تفكيك «المجتمع المدني»: السياسات، شبكات التبعية، والاستياء المدجّن. تأملات من لبنان وفلسطين،» مجلة المجتمع المدني، العدد ٣، دعم لبنان، ٢٠١٨.

ماري نويل أبي ياغي، «الحماية الاجتماعية في لبنان بين العمل الخيري والسياسة،» راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

ماري نويل أبي ياغي، العولمة البديلة في لبنان: نضال العبور. منطق الالتزام وإعادة تشكيل فضاء النضال (اليساري) في لبنان، جامعة باريس ١ – السوربون، دكتوراه في العلوم السياسية ٢٠١٣.

ماري نويل أبي ياغي، «التعبئة المدنية والسلام في لبنان،» في إليزابيث بيكار، ألكساندر رامسبوثام، المصالحة والإصلاح والمرونة. سلام إيجابي للبنان. منشورات أكورد. العدد ٢٤. لندن. تموز/يوليو ٢٠١٢.

سارة بن نفيسة، السلطة والجمعيات في العالم العربي، منشورات المركز الوطني للبحوث العلمية، ٢٠٠٢.

استيلا كاربي، «التجربة اليومية للعمل الإنساني في قرى عكار،» في ماري نويل أبي ياغي، باسم شيت، وليا يمّين (محررون)، «إعادة النظر في عدم المساواة في لبنان، حالة «أزمة اللاجئين السوريين» والديناميات الجندرية،» مجلة المجتمع المدني، العدد ١، بيروت، دعم لبنان ٢٠١٥، ص. ٢٧–٣٨.

برناديت ضو، «التيارات النسوية في لبنان: بعد الولاء للوطن، هل سينتفض الجسد خلال «الربيع العربي»؟» في ماري نويل أبي ياغي، باسم شيت، وليا يمّين (محررون)، «إعادة النظر في عدم المساواة في لبنان، حالة «أزمة اللاجئين السوريين» والديناميات الجندرية،» مجلة المجتمع المدني، العدد ١، بيروت، دعم لبنان ٢٠١٥، ص. ٥٥–٦٨.

أيمي هاوثورن، «هل المجتمع المدني هو الجواب؟» في توماس كاروذرز ومارينا أوتاوات (محررين)، رحلة غير معروفة: تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط، واشنطن دي سي، مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي، ٢٠٠٥، ص. ٩٠.

إصلاح جاد، «تحول الحركات النسائية العربية إلى نمط المنظمات غير الحكومية،» في نسويات قيد النمو: التناقضات والاعتراضات والتحديات، منشورات زيد، ٢٠٠٧، ص. ٩٠–١٧٧.

كرم كرم، الحركة المدنية في لبنان: دعوات واحتجاجات وتحركات الجمعيات بعد الحرب، فرنسا، منشورات كارثالا–إيريمام، ٢٠٠٦.

بول كينغستون، إعادة إنتاج الطائفية. شبكات المناصرة وسياسات المجتمع المدني في لبنان، ألباني، جامعة ولاية نيويورك، ٢٠١٣.

دعم لبنان ، «الدليل الأساسي للمجموعات والجمعيات التعاونية والمنظمات غير الحكومية الناشئة في لبنان»، مركز معرفة المجتمع المدني، بيروت، ٢٠١٦.

دعم لبنان، «نظرة عامة على الفاعلين والتدخلات الجندرية في لبنان،» مركز معرفة المجتمع المدني، بيروت، ٢٠١٦، ص. ١٧–١٨.

داليا متري، «من الفضاء العام إلى فضاء المكاتب: احتراف منظمات الحركة النسوية وتحولها إلى نمط المنظمات غير الحكومية في لبنان وتأثيرها على التعبئة والتغيير الاجتماعي،» في ماري نويل أبي ياغي، باسم شيت، وليا يمّين (محررون)، «إعادة النظر في عدم المساواة في لبنان، حالة «أزمة اللاجئين السوريين» والديناميات الجندرية،» مجلة المجتمع المدني، العدد ١، بيروت، دعم لبنان ٢٠١٥، ص. ٨٧–٩٦.

أروندااتي روي، نهاية الخيال، شيكاغو، منشورات هايماركت، ٢٠١٦.

تشارلز تيلي، من التعبئة إلى الثورة، ريدينغ، ماساشوستس. أديسون–ويسلي، ١٩٧٨.

«دليل مدني» هو برنامج يديره «دعم لبنان»، وهو عبارة عن شبكة للمجتمع المدني في لبنان، متوفّر بشكل مفتوح على: www.daleel–madani.org

الخط الزمني للصراع حول إدارة النفايات من إعداد «دعم لبنان»: https://civilsociety–centre.org/timeliness/4923.

خريطة التحركات الجماعية في لبنان من إعداد «دعم لبنان» للتعرف أكثر على حملات الإنترنت: https://civilsociety–centre.org/cap/collective_action.

http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon–News/2016/Dec–07/384401–facts–on–anti–cybercrime–and–intellectual–property–rights–bureau.ashx
./https://www.ifex.org/lebanon/2018/08/13/interrogations–online–activists

www.annd.org
2030monitor.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia